

Distr.: General
14 April 2011
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية،

٢٠١٠-٢٠١١

موجز

بعد هبوط الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٩، ارتفع من جديد في عام ٢٠١٠ بمعدل نمو نسبته ٦,١ في المائة. ورغم أن هذا المعدل ينطبق على المنطقة ككل بوجه عام، فقد بلغ ٦,٨ في المائة في أمريكا الجنوبية، و ٤,٩ في المائة في المكسيك وأمريكا الوسطى، و ٠,٥ في المائة في بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية. ويعزى هذا النمو إلى حد كبير إلى تدابير مواجهة التقلبات الدورية التي نفذت في العديد من البلدان، و إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي بدأ في النصف الأول من عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، كان لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي آثار إيجابية على طلب العمالة، وهو ما خفض معدلها في المنطقة إلى ٧,٥ في المائة.

* E/2007/100



فقد أدت عوامل خارجية، كأسعار الوقود والمواد الغذائية إلى ارتفاع معدل التضخم إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، رغم أن معدل التضخم الأساسي لم يرتفع كثيرا. وشهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠١١ تغيرا في الحالة حيث بدأ بعض البلدان يواجه ضغوطا على معدل التضخم الأساسي. ومما أثر كذلك في زيادة سعر هذه السلع الأساسية، هو أن البلدان المصدرة لتلك السلع تمتعت بمعدلات أفضل للتبادل التجاري وبزيادة في قيمة صادراتها. وكان المشهد خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٠ أقل مدعاة للتفاؤل، وهو ما يعزى إلى استنزاف القدرات الإنتاجية العاطلة، وانخفاض الإنفاق العام والانخفاض القوي نسبيا في سعر عملات بعض بلدان المنطقة.

واستنادا إلى هذه الخلفية، يتوقع أن يصل معدل النمو في عام ٢٠١١ إلى ٤,٢ في المائة. ويتوقع أن تواصل اقتصادات أمريكا الجنوبية تسجيل معدلات نمو أعلى من معدلات بقية دول المنطقة وأن تكن أقل مما كان في عام ٢٠١٠، وذلك بسبب انتعاج سياسة عامة تشجع أقل مما كان على تحفيز الطلب، وتنطوي على تشديد السياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية وانخفاض معدل النمو العالمي.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - السمات المميزة للتطورات الرئيسية الأخيرة في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
٦	ألف - العوامل الداخلية
١١	باء - العوامل الخارجية
١٦	ثالثا - السياسة الاقتصادية الكلية
١٦	ألف - السياسة المالية
١٩	باء - السياسات النقدية والمتعلقة بسعر الصرف
٢٢	رابعا - التوقعات لعام ٢٠١١ والتحديات الاقتصادية العامة إلى أبعد من الأجل القصير
٢٩	خامسا - الخلاصة

أولا - مقدمة

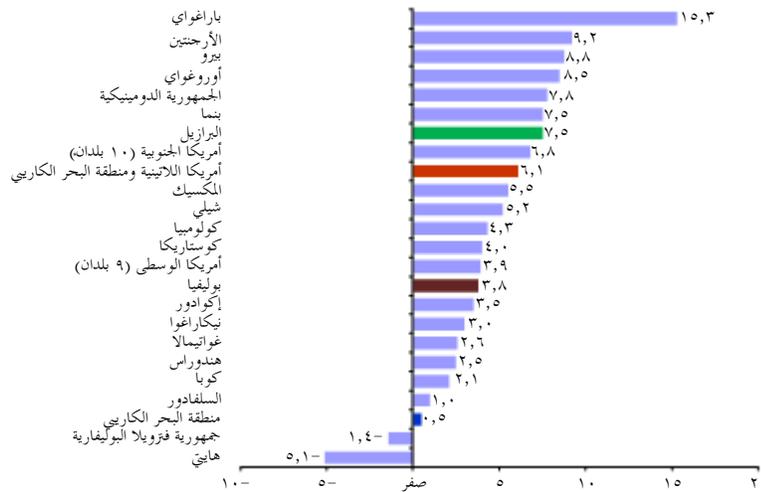
١ - بلغ معدل النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٠، أي زيادة في نسبة نصيب الفرد في الناتج الإجمالي قدرها ٤,٨ في المائة، وهي أعلى معدل نمو تبليغه المنطقة منذ عام ٢٠٠٤. ويسرى هذا المعدل أساسا على مجمل المنطقة، حيث إن الأداء حسب المناطق دون الإقليمية كان متباينا. ففي حين ارتفع معدل النمو في أمريكا الجنوبية بنسبة ٦,٨ في المائة، أي زيادة قدرها ٣,٩ في المائة، سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة ٣,٩ في المائة في أميركا الوسطى و ٥,٥ في المائة في المكسيك و ٠,٥ في المائة في بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية (انظر الرسم البياني الأول).

٢ - وعزز النمو المسجل في عام ٢٠١٠ الانتعاش الذي بدأت تشهده أغلبية اقتصادات المنطقة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ تحت تأثير تدابير مواجهة التقلبات الدورية التي تسنى للعديد من البلدان تنفيذها. وخلافا لما كان يحدث عموما في مثل هذه الحالات، تولد عن توسيع حيز الاقتصاد الكلي في العديد من بلدان المنطقة قدرة غير مسبوقة على تنفيذ السياسات الرامية إلى التصدي للأزمة. ومما ساهم كذلك في استمرار تحسن أداء اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تدابير مواجهة أثر الأزمة الدولية التي كملها الانتعاش السريع الذي شهده الاقتصاد الدولي في الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠١٠.

الرسم البياني الأول

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدل النمو، ٢٠١٠

(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى المعلومات الرسمية.

٣ - وكان لارتفاع معدل النمو الاقتصادي تأثير إيجابي على الطلب على العمالة (يقدر أن معدل البطالة في المنطقة انخفض بنسبة ٧,٥ في المائة تقريبا) وقد ساعد في تحسين نوعية فرص العمل. واقترن الارتفاع السريع لمعدل النمو بزيادة طفيفة في معدل التضخم الذي ارتفع من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ما يقدر بنحو ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، وتعزى هذا الزيادة أساسا إلى مسار الأسعار الدولية لبعض السلع الأساسية كالمواد الغذائية والوقود. ورغم أن تلك الزيادة لم تؤثر على معدل التضخم الأساسي في عام ٢٠١٠، فقد شهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠١١ زيادة طفيفة في هذا العامل.

٤ - وقد ساعد هذا التطور المستجد في مؤشرات سوق العمل، إلى جانب زيادة حجم الائتمانات، والتحسين العام المعلن عنه في التوقعات، في تحفيز الاستهلاك الخاص. وكانت هذه العوامل، إلى جانب الزيادة الكبيرة في الاستثمار في الآلات والمعدات، هي المحرك الرئيسي لازدياد الطلب.

٥ - وفيما يتعلق بالمنطقة ككل، ساعدت الأوضاع الخارجية المواتية لنمو الصادرات وارتفاع أسعارها، وإن ظل حجم الواردات يفوق حجم الصادرات. وكانت الآثار الناشئة عن السياق الدولي متباينة إلى حد بعيد من بلد لآخر حسب موقع كل بلد في أسواق السلع والخدمات^(١). وهكذا، فقد سجلت مجموعة البلدان المصدرة للسلع الأساسية (المنتجات الزراعية والمعادن والنفط والغاز) تحسنا في معدلات مبادلاتها التجارية وارتفاعا في قيمة صادراتها.

٦ - وفي المقابل، تأثر معظم بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي سلبا من جديد، وتكبدت خسائر صافية بسبب ارتفاع قيم وارداتها، وهو ما زاد من تفاقم حالة ميزان التجارة الخارجية. وقابل ذلك في جانب منه بعض الانتعاش في تحويلات العمال المهاجرين المالية المرسلة من البلدان المتقدمة النمو، وفي السياحة. واستفادت المكسيك، من ناحيتها من الانتعاش الذي بدأ يلوح في الولايات المتحدة التي هي سوق صادراتها الرئيسية التي شهدت أزمة حادة في السنة السابقة.

٧ - غير أن هناك عدة عوامل بدأت تتضح منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٠ تنبئ بأن المشهد الاقتصادي الدولي سيكون أقل مدعاة للتفاؤل، ذلك أنه إلى جانب تراجع الطلب المقدم في إطار الإنفاق العام واستنفاد الطاقة الإنتاجية العاطلة، كانت هذه العوامل هي

(١) عكست أسعار السلع الأساسية أيضا الأحداث التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، ومنها بالأخص أداء دولار الولايات المتحدة وزيادة السيولة العالمية.

السبب الكامن وراء التراجع العام الذي حد من معدل نمو نشاط اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١١.

٨ - وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبعا لذلك، أن ينخفض معدل النمو في المنطقة إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١، وأن يبلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣ في المائة. ففي أمريكا الجنوبية، يتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة قدرها ٤,٥ في المائة في حين يتوقع أن يرتفع بنسبة قدرها ٣,٩ في أمريكا الوسطى ونسبة قدرها ٢,٢ في المائة في منطقة البحر الكاريبي.

ثانياً - السمات المميزة للتطورات الرئيسية الأخيرة في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩ - خلال عام ٢٠١٠ ظهرت في السياق الخارجي للمنطقة بوادر تشير إلى بدء انتعاش الاقتصاد العالمي، وإن ظل مطبوعاً بأثر الاضطرابات التي نشأت غداة الأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام ٢٠٠٨. فبعد انكماش الناتج الإجمالي من ٢,٠ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠، يقدر أن يبلغ معدل النمو ٣,٦ في المائة. ورغم أن هذا الانتعاش قد أتى بأسرع مما كان متوقعا، فإن من علاماته المميزة الفرق الكبير بين معدل نمو الاقتصادات المتقدمة ومعدل نمو الاقتصادات الناشئة، وهو ما يلقي ظلالة من عدم التيقن بشأن استدامته في المستقبل.

١٠ - وفي مثل هذا المشهد، يمكن أن تستمر بعض البلدان في أمريكا اللاتينية في الاستفادة من الطلب المتزايد على السلع، ومن ارتفاع أسعار القيمة الإسمية لهذه المنتجات في ظل الانخفاض العام لقيمة الدولار والارتفاع المقابل في عملاتها، وهي عوامل ستؤثر إيجاباً في معدلات التبادل التجاري وفي السيطرة على التضخم من خلال عنصر الاستيراد. غير أن الأمر ربما يجعلها تحجم عن تشجيع الصادرات نظراً لما تجده القطاعات التجارية في المنطقة من صعوبات متزايدة للاحتفاظ بقدرتها التنافسية، سواء كان ذلك في الأسواق الخارجية أو في الأسواق المحلية الخاصة، وسيتم تناول هذا الموضوع في موضع آخر من هذا التقرير.

ألف - العوامل الداخلية

١١ - مكنت التدابير القوية، التي اتخذتها حكومات معظم بلدان المنطقة لمواجهة التقلبات الدورية النشاط الاقتصادي من أن ينتعش بسرعة في معظم الحالات ويفوق مستويات ما قبل الأزمة. وقد انعكست هذه العوامل في تطور المجاميع الاقتصادية الكلية، وفي طليعتها

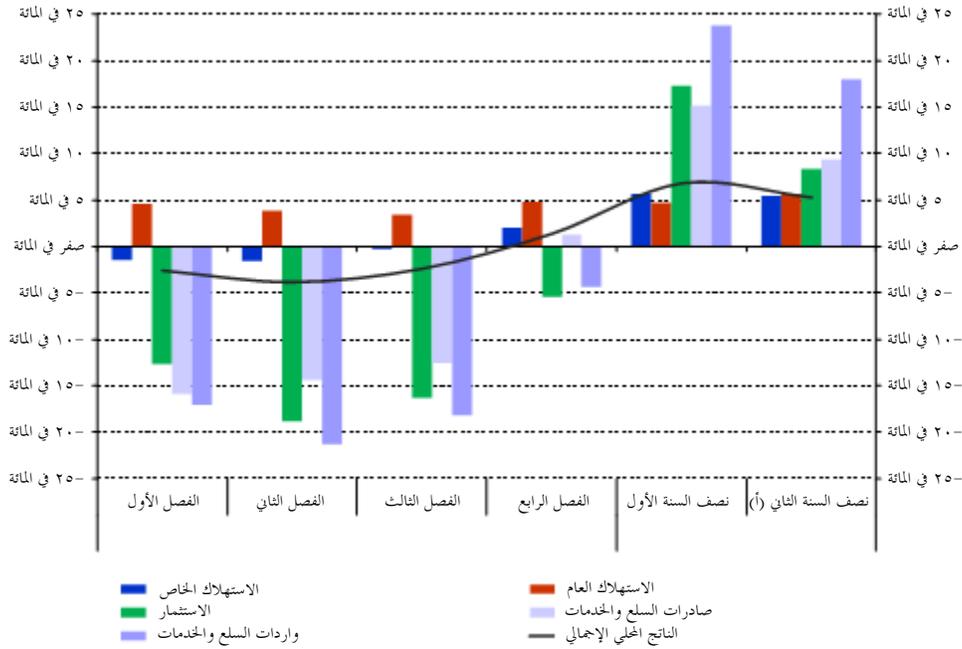
الاستهلاك العام باعتباره هو المحرك للطلب الإجمالي، وبخاصة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، كما يتضح من الرسم البياني الثاني.

الرسم البياني الثاني

أمريكا اللاتينية: العرض والطلب، ٢٠٠٩-٢٠١٠

(معدل التغير مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بالنسب المئوية وبالقيمة الثابتة للدولار

في عام ٢٠٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.

١٢ - غير أن الاستثمار والاستهلاك كان في أواخر عام ٢٠٠٩ قد زادا بالفعل واكتسبا في النصف الأول من عام ٢٠١٠ مزيدا من الكثافة. وأدت الزيادة على الطلب إلى ارتفاع معدلات النمو حيث إنها فاقت في حالات كثيرة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، على نحو ما يتضح من الرسم البياني الثالث.

١٣ - ومما ساهم في الحفز على زيادة الاستثمار، وبخاصة في الآلات والمعدات، وفي استعادة مستويات المخزونات، استنفاد القدرة العاطلة الناشئة عن الزيادة العالية في مستوى النشاط المستجدة في سياق تراجع أوجه عدم التيقن من الاتجاه الذي سنتتجهه اقتصادات المنطقة، وزيادة توافر الائتمانات.

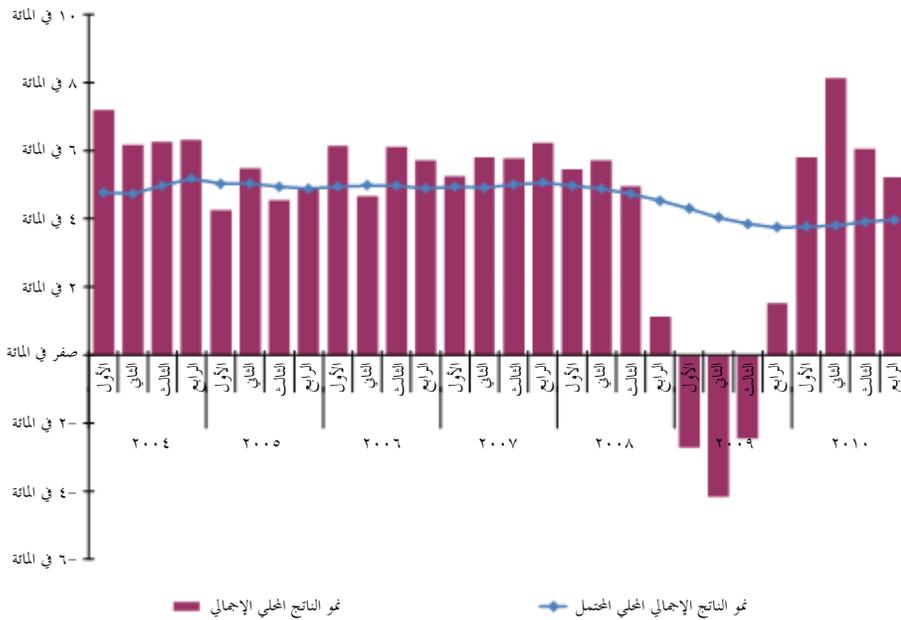
١٤ - وبالمثل، مكن التحسن المبين في التوقعات، وزيادة حجم الائتمانات، والتدابير التي اتخذت في بعض الحالات لدعم مستويات الإنفاق لدى أفقر القطاعات السكانية من زيادة الاستهلاك الخاص. ومع تقدم الانتعاش، بدأت هذه الآثار تنغذي من تحسن مؤشرات العمالة، سواء من حيث تراجع البطالة أو تحسن نوعية فرص العمل وتطور الأجور الحقيقية.

الرسم البياني الثالث

أمريكا اللاتينية (تسعة بلدان): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجل والمحتمل،

٢٠١٠-٢٠٠٤

(معدلات النمو مقارنة مع الأشهر الثلاثة المقابلة من العام الماضي في النسب المتوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

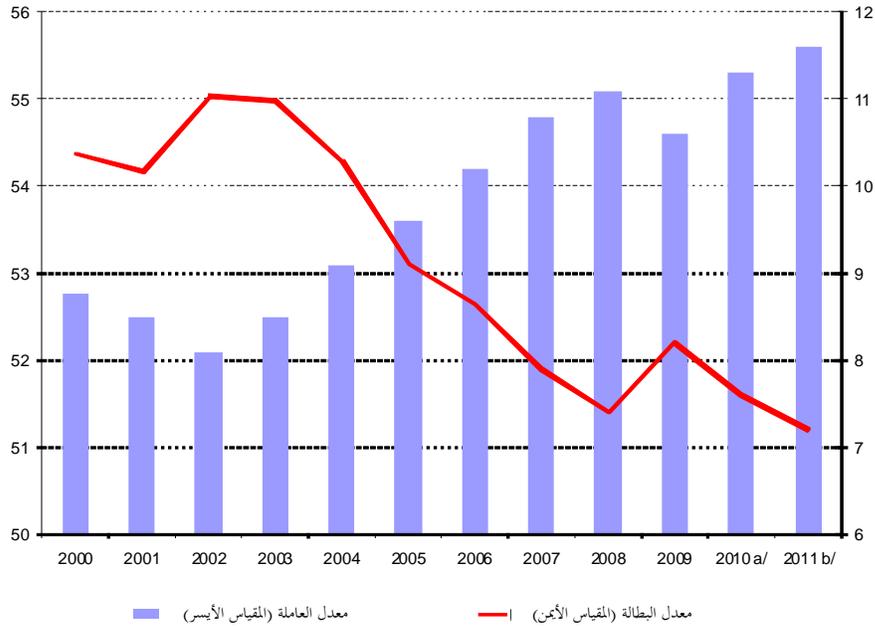
١٥ - ومما يلفت الانتباه كثيراً، الأثر القليل للأزمة في أسواق العمل الإقليمية، مقارنة بما كان عليه الحال في فترات ماضية، وبالمقارنة بما حصل على سبيل المثال في اقتصاد الولايات المتحدة. ذلك أنه يتضح من أربع حالات تم تناوؤها بالتحليل (البرازيل وبيرو وشيلي والمكسيك)، أن السياسات الخاصة بأسواق العمل، والأثر المترتب في الطلب على العمالة نتيجة السياسات النقدية والمالية التي نفذت، لم يساعد على الحد من الأثر الأولي فحسب، بل ومكن من تحقيق الانتعاش بسرعة (باستثناء المكسيك، ربما).

١٦ - وقد ساعدت فرص العمل التي أوجدها الانتعاش الاقتصادي في تخفيض معدل البطالة من ٨,٢ في المائة إلى ٧,٥ في المائة، وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد المنضمين إلى سوق العمل (انظر الرسم البياني الرابع). ويجدر بالذكر أيضا الارتفاع المسجل في عدد الوظائف الرسمية، ويستخلص من ذلك أن العديد من البلدان شهدت في نوعية الوظائف تحسنا قاد بدوره إلى التحسن الكمي في مؤشرات سوق العمل. وعلاوة على ذلك، ارتفع معدل توظيف النساء بنسبة أعلى من معدل توظيف الرجال، ومن ثم، فإن الزيادة القوية في فرص العمل المعروضة على النساء، هي التي ترتب عليها عدم زيادة ارتفاع معدلات بطالتهم. وقد انخفض في الواقع معدل البطالة في المنطقة في حالي الرجال والنساء على حد سواء، رغم أنه ارتفع في صفوف النساء أكثر مما ارتفع في صفوف الرجال في البلدان التي ارتفعت فيها معدلات البطالة في عام ٢٠١٠ (جمهورية فنزويلا البوليفارية وجامايكا وهندوراس).

الرسم البياني الرابع

أمريكا اللاتينية: العمالة والبطالة، ٢٠٠٠-٢٠١١

(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) التقديرات.

(ب) التوقعات.

١٧ - وصاحبت تراجع معدل البطالة وتحسين نوعية فرص العمل زيادة في الأجور الحقيقية، كانت أقل نوعاً ما عما سجل في عام ٢٠٠٩ (ولكنها كانت أكبر من الزيادات السنوية التي سجلت في بقية سنوات العقد)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم من ٤,٧ في المائة إلى ٦,٧ في المائة، وإلى الدعم الذي قدمته سياسة الحد الأدنى للأجور. وحدير بالذكر، أن الزيادة في معدل التضخم نتجت أساساً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعن ارتفاع أسعار الوقود، بدرجة أقل، رغم أن هاتين الزيادةين لم تنتقلا إلى معدل التضخم الأساسي (في الأشهر الأولى من عام ٢٠١١، سجلت زيادة في معدل التضخم الأساسي) على نحو ما يتضح من الرسم البياني الخامس. ونظراً للحالة السياسية السائدة في كثير من بلدان شمال أفريقيا، يحتمل أن يستمر ارتفاع أسعار الوقود، وهو ما سيزيد من الضغوط التضخمية.

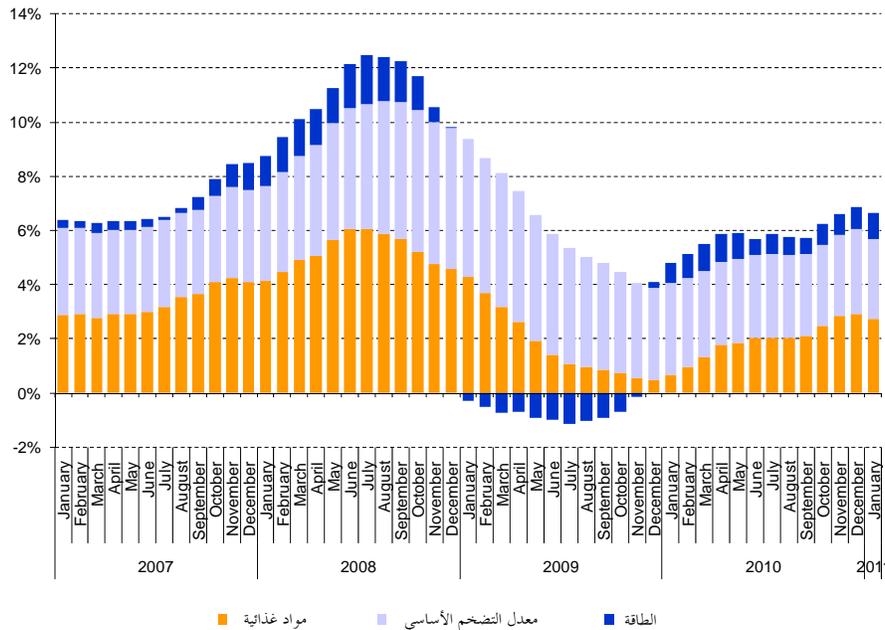
١٨ - وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة في الانخفاض المقدر في معدل الفقر من ٣٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٢,١ في المائة في عام ٢٠١٠ وفي حدوث انخفاض أقل من ذلك بنسبة طفيفة في معدل الفقر المدقع (من ١٣,٣ في عام ٢٠٠٩ إلى ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٠) وهو انخفاض يعزى إلى مسار أسعار المواد الغذائية المشار إليه آنفاً.

الرسم البياني الخامس

أمريكا اللاتينية (المتوسط البسيط): المساهمات في معدل التضخم، كانون الثاني/يناير

٢٠١١-٢٠٠٧

(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

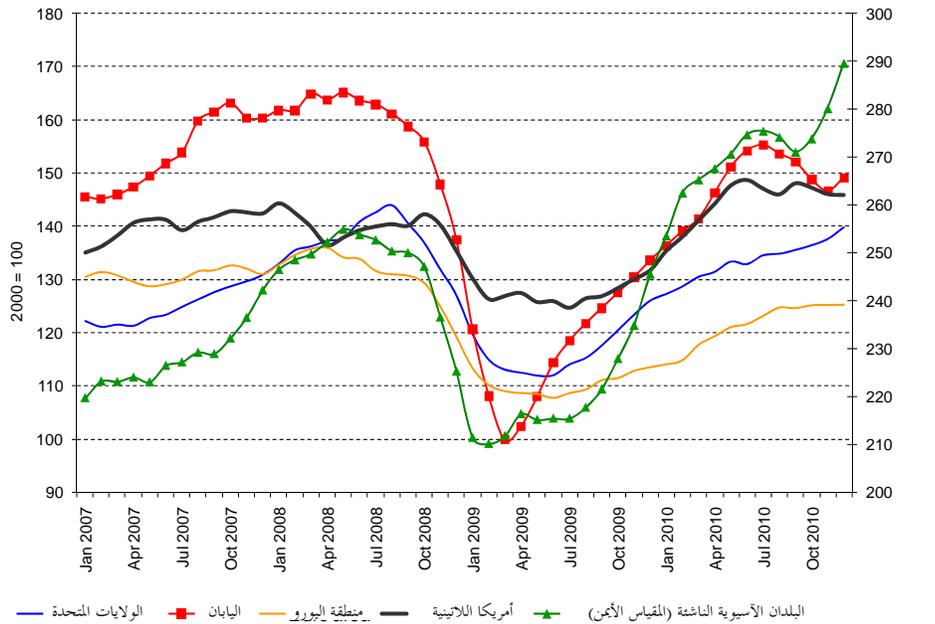
باء - العوامل الخارجية

١٩ - بدأ حجم الصادرات يتضخم كثيرا في أواخر عام ٢٠٠٩، وتجاوز في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ مستويات ما قبل الأزمة (انظر الرسم البياني السادس) وعلى مستوى المناطق دون الإقليمية، يجدر بالذكر أنه، كما هو مبين في الرسم البياني السابع، تحسن أداء حجم الصادرات المكسيكية وبلدان السوق المشتركة للمحروط الجنوبي، خلافا لتباطؤ النمو في بلدان أوروبا الوسطى والبلدان المصدرة للمعادن ومنتجات النفط والغاز.

٢٠ - ورافق الزيادة في حجم الصادرات ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، التي تشكل جزءا مهما من سلة الصادرات، وبخاصة في بلدان أمريكا الجنوبية. ورغم وجود درجة عالية من التقلبات المرتبطة بالمركز المالي الذي اكتسبته هذه الأسواق والاضطرابات التي طبعها عموما أسواق الأموال منذ منتصف عام ٢٠٠٧، استعادت أسعار السلع الاتجاه الإيجابي التصاعدي لما قبل الأزمة وبلغت، في حالة المواد الغذائية، مستويات مماثلة للمستويات القصوى التي سجلت في أواسط عام ٢٠٠٨، في حين بلغت أسعار بعض المنتجات كالنحاس والذهب مستويات قياسية.

الرسم البياني السادس

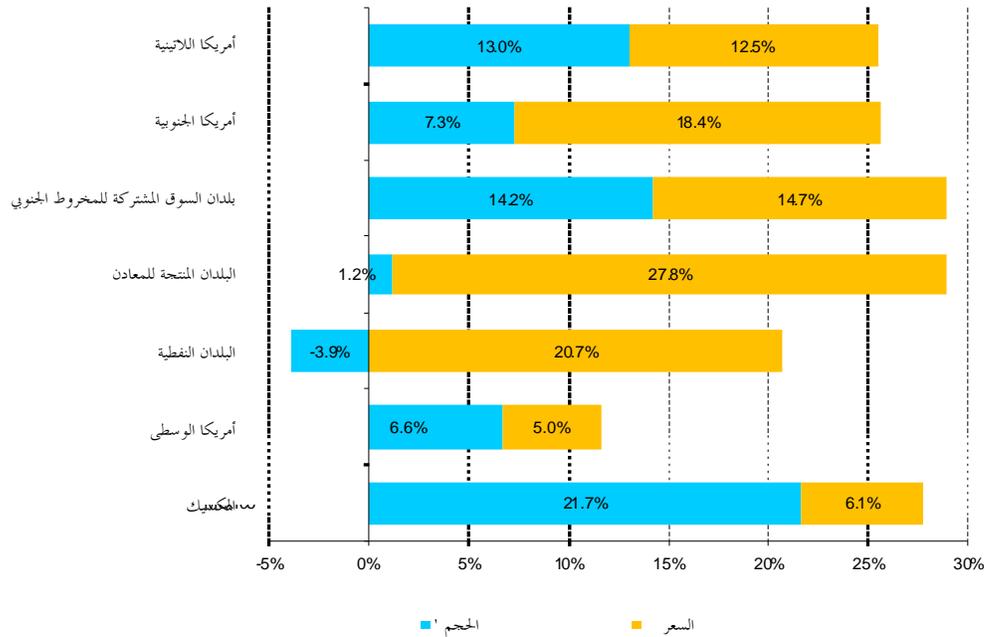
مؤشر الصادرات العالمية حسب المناطق (المتوسط المتحرك لمدة ثلاثة أشهر)، ٢٠٠٧-٢٠١٠
(الرقم القياسي ٢٠٠٠=١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا بيانات المكتب المركزي للتخطيط، المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية.

الرسم البياني السابع

أمريكا اللاتينية: معدل التغير في قيمة الصادرات من حيث الحجم والسعر، ٢٠١٠
(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

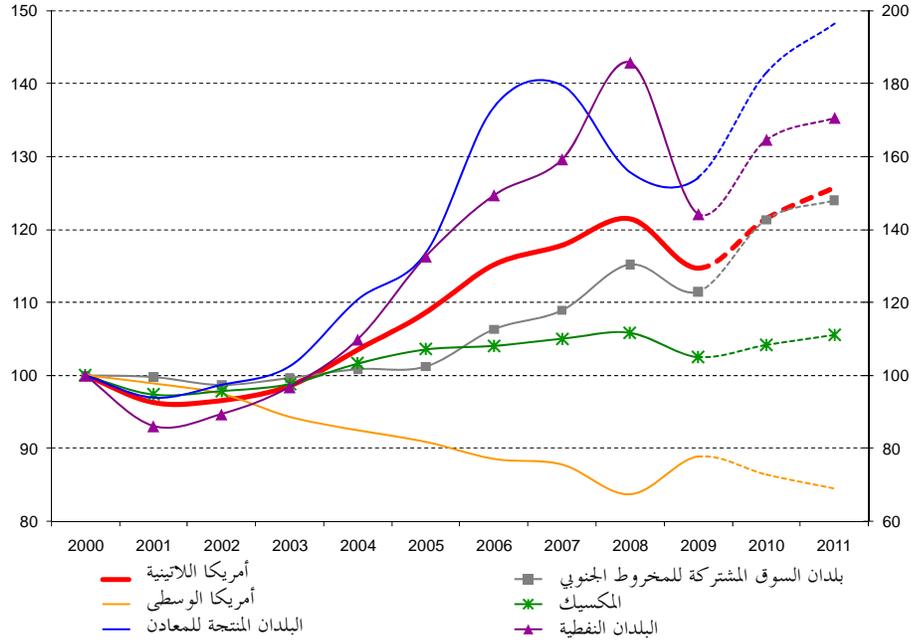
٢١ - ونتيجة لذلك، سجل في عام ٢٠١٠ تحسن في متوسط معدلات التجارة في المنطقة، غير أن ذلك كان بالدرجة الأولى لصالح بلدان أمريكا الجنوبية التي هي مصدر صاف للسلع الأساسية. وفي أمريكا الوسطى، المنطقة دون الإقليمية التي هي مورد صاف لهذه المنتجات، سجل العكس، أي سجل تدهور ينحو بها نحو اتجاهات ما قبل اندلاع الأزمة. وفي المكسيك، كان الأثر متباينا، حيث إنه بالرغم من أن الأمر يتعلق ببلد مصدر للنفط، انخفضت أسعار صادراتها بتأثير من المنافسة الصينية على الصادرات المصنعة الموردة إلى سوق الولايات المتحدة. وعموما، وعلى نحو ما يتضح من الرسم البياني الثامن، فقد استعاد مسار أسعار الصرف اتجاهاته التي كانت قائمة في فترة ما قبل الأزمة.

الرسم البياني الثامن

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: التغيرات في معدلات التبادل التجاري،

٢٠١١-٢٠٠٠

(الرقم القياسي ٢٠٠٠ = ١٠٠)



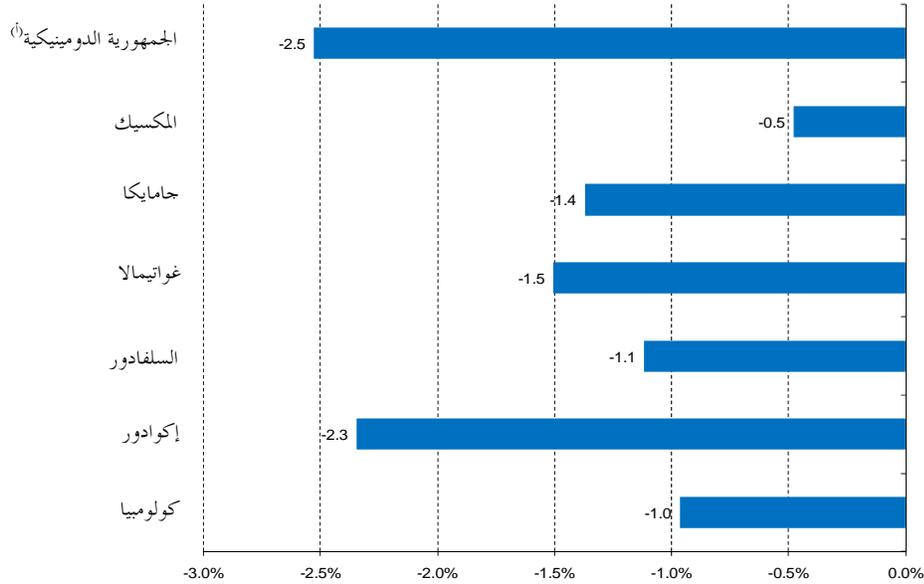
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

(أ) التقديرات.

(ب) التوقعات.

٢٢ - وقد لوحظ أن انتعاش التحويلات في عام ٢٠١٠ لم يكن كافياً بما يزيل أثر الانكماش الذي بدأ في بعض الحالات في أواخر عام ٢٠٠٨ وامتد بوجه عام حتى عام ٢٠٠٩ وإلى ما أطول من ذلك. ومن ثم، فإنه إذا ما قورنت هذه الحالة بما كانت عليه قبل الأزمة، فسيتضح أن ما يميز الوضع الحالي في حالات كثيرة هو أنه سجل في بعض البلدان المتلقية انخفاض كبير في الموارد تتراوح نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين -٠,٥ في المائة -٢,٥ في المائة (انظر الرسم البياني التاسع).

الرسم البياني التاسع
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان مختارة): تغييرات تحويلات الدخل في
فترة ما قبل الأزمة وفترة ما بعد أزمة
(النسب المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

(أ) الفرق بين الدخل الآتي من التحويلات المقدرة لعام ٢٠١٠ ومتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٢٣ - ورغم الزيادة المرتفعة في الصادرات، فقد أدت سرعة انتعاش اقتصادات المنطقة الذي اقترن عموماً بارتفاع أسعار الصرف الحقيقية إلى ارتفاع حجم الواردات على نحو أكبر، وبخاصة من حيث الحجم. وهو ما نتج عنه أن استعادت المعدلات المواتية لمبادلات المنطقة مع الخارج اتجاهها المتدهور الذي سبق أن أوقفته الأزمة.

٢٤ - ويصبح تدهور الميزان التجاري أكبر مما هو عليه إذا ما أخذت الخدمات الفعلية في الحسبان (عادة ما تشكو من عجز)، ويبلغ، وفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية معدل نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,١ في المائة، وهو أسوأ رقم تسجله منذ عام ٢٠٠١ (انظر الرسم البياني العاشر). ويضاف إلى ذلك ازدياد العجز في الدخل الذي يعزى أساساً إلى ارتفاع تحويلات أرباح الشركات المساهمة في استغلال الموارد الطبيعية إلى الخارج، وهو ما فسخ الزيادة التي استجرت في التحويلات المالية المرسلة من العمال المهاجرين. ولذلك، سيسجل الحساب الجاري للمنطقة عجزاً يعادل ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم، فإنه رغم أن المنطقة ستعاود النمو، فإن هذا النمو لن يكون مقترناً مرة أخرى بوجود فائض

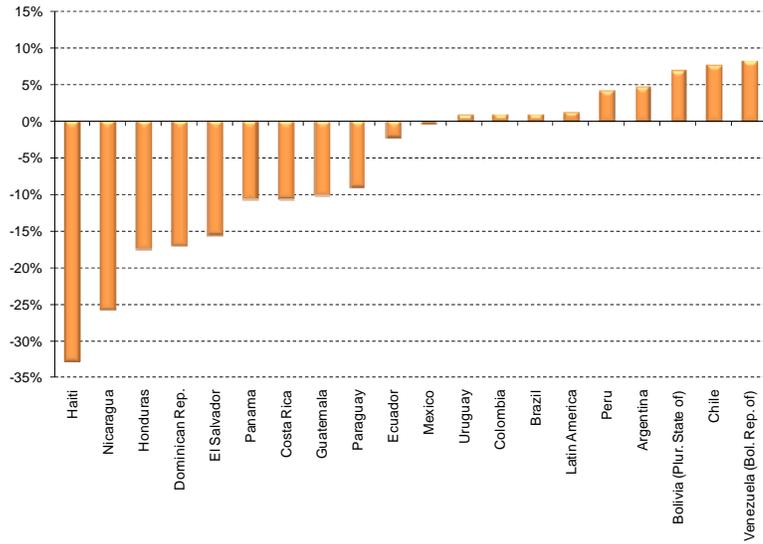
خارجي، كما كان الحال في سنوات ما قبل الأزمة. ثم إنه يتوقع كذلك أن تتجذر بعض العناصر المساهمة في هذا الاتجاه، ومن ثم، فإنه وعلى غرار ما يتضح أدناه، يتوقع أن يزداد عجز الحساب الجاري لعام ٢٠١١.

الرسم البياني العاشر

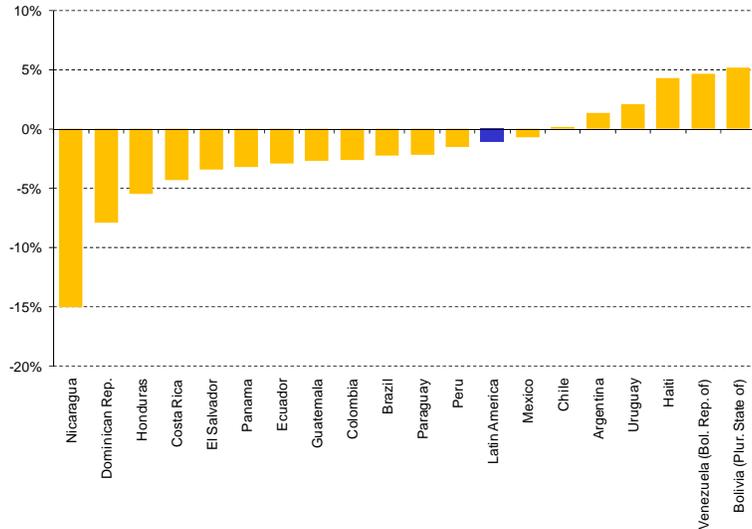
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، ٢٠١٠

(النسب المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)

ألف - الميزان التجاري



باء - رصيد الحساب الجاري



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

٢٥ - لا يمثل العجز في الحساب الجاري خطرا على النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المدى القصير، حيث إنه في الظروف السائدة الآن، ترد على المنطقة موارد مالية شتى. بمبالغ لا تسمح بسد الفجوة في تمويل الحساب الجاري فحسب، بل تسمح كذلك بمراعاة احتياطات دولية. وقد عادت المنطقة إلى الأسواق الدولية، حيث إن جميع البلدان تقريبا تشهد إعادة تصنيف صكوك ديونها تصنيفا موجبا، وحيث إنه تحسنت كثيرا الأقساط التي تسدده لتغطية المخاطر التي تنطوي عليها ديونها السيادية، وإن لم تصل هذه الأقساط بعد إلى مستويات ما قبل الأزمة. غير أن هناك فيما يتعلق باحتمالات ما يتوقع أن يكون عليه الحال على المدى الطويل بعض سيناريوهات مثيرة للقلق ستناقش في مواضع أخرى من هذا التقرير.

ثالثا - السياسة الاقتصادية الكلية

٢٦ - بعد عام ٢٠٠٩ التي بذلت فيه البلدان نشاطا مكثفا شمل سياسات مواجهة التقلبات الدورية بغية التصدي لآثار الأزمة، اتسمت الاستراتيجية المتبعة لعام ٢٠١٠ بتوجهها عموما نحو الحد من اللجوء إلى سياسات تحفيز الطلب، وإن تباين ذلك إلى حد ما من بلد لآخر (وبخاصة في الشطر الثاني من السنة)، وقد بدأت السياسات الاقتصادية الكلية تعكس القلق المتنامي إزاء ارتفاع أسعار العملة في المنطقة، الناشئ عن الزيادة الحادة في السيولة المتداولة في الأسواق المالية العالمية.

ألف - السياسة المالية

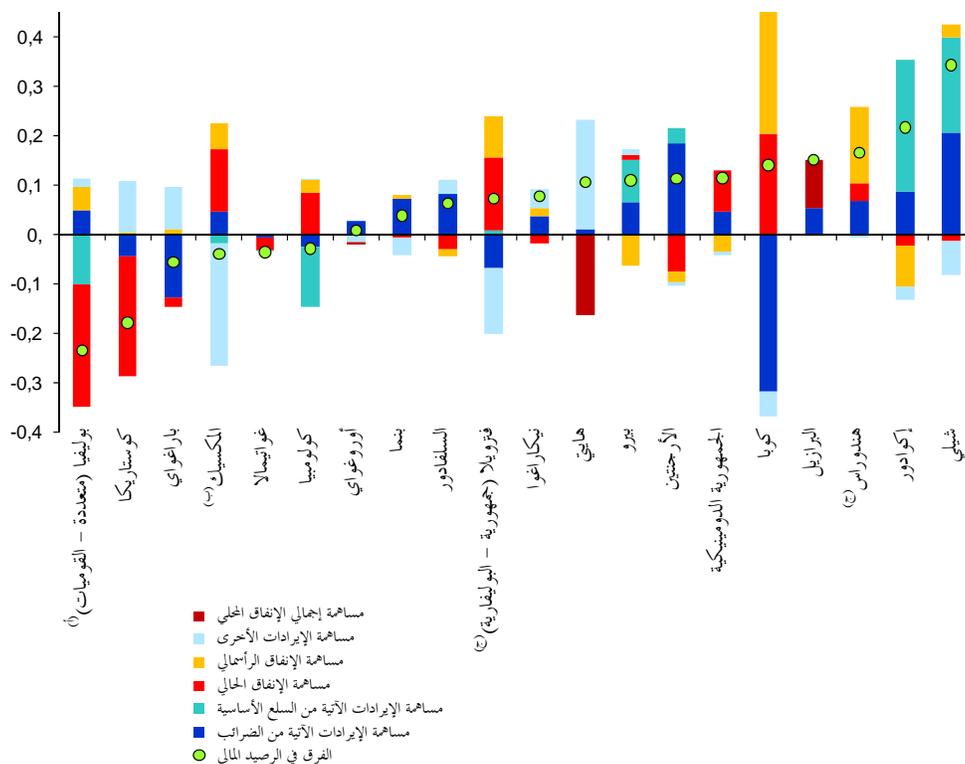
٢٧ - كان أداء الإيرادات هو العامل الحاسم في الأداء المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٠. وكانت العوامل الرئيسية تتمثل في ارتفاع مستوى النشاط وانتعاش أسعار السلع الأساسية^(٢). (وبخاصة في البلدان المتخصصة في إنتاج وتصدير السلع التي تعتمد بكثافة على استغلال الموارد الطبيعية). وقد تم الاحتفاظ في عام ٢٠١٠ في معظم الحالات بجانب من سياسات التحفيز المالي. ومن ثم، فإن أرصدة الحسابات العامة في جميع بلدان المنطقة، إما أن تكون تحسنت أو ظلت ثابتة نسبيا باستثناء رصيدي كوستاريكا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (انظر الرسم البياني الحادي عشر).

(٢) غير أنه في بعض البلدان (مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا)، يلاحظ وجود رواسب لهذا الأثر أي تدني أسعار عام ٢٠٠٩ لا يزال يترتب عليها نقص الإيرادات الآتية من الضرائب على منتجات النفط والغاز في عام ٢٠١٠.

٢٨ - وعلى مستوى الحكومات المركزية، سجل الأداء المالي في أمريكا اللاتينية، في نهاية عام ٢٠١٠، عجزاً أولياً نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط البسيط ٠,٦ في المائة مقابل ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٩، في حين أنه إذا ما أخذت النتيجة الإجمالية في الاعتبار (أي، إدراج ما سدد من فوائد على الديون)، يتحول هذا العجز من نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٢,٩ في المائة إلى نسبة قدرها ٢,٤ في المائة.

٢٩ - وبعد ارتفاع رصيد الدين العام في عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة خلال عام ٢٠١٠، خفض معظم بلدان المنطقة مستوى نسبة ديونها إلى ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى انخفاض الديون الإقليمية. ومن بين العوامل الرئيسية لهذا الانخفاض في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٠، الانتعاش القوي للنشاط الاقتصادي والحد من العجز المالي. ورغم ما سجل من انخفاض في المتوسط، فإن هذا الانخفاض يجلب حقائق مختلفة جداً، كما هو الحال في شيلي التي تقل نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠ في المائة؛ والأرجنتين وبنما ونيكاراغوا التي تزيد نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي على ٤٠ في المائة، وبعض بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تزيد نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٠ في المائة.

الرسم البياني الحادي عشر
أمريكا اللاتينية: مساهمة التغيرات في الإيرادات والنفقات والتغيرات في النتيجة
النهائية، ٢٠٠٩-٢٠١٠
(النسب المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

(أ) الحكومة العامة.

(ب) القطاع العام.

(ج) مجموع النفقات لا يشمل صافي القروض.

٣٠ - وتشير التقديرات المراعية للميزانيات الوطنية في المنطقة إلى استمرار تحسن الحسابات المالية حيث إن نسبة العجز الأساسي إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٠,٢ في المائة وتبلغ نسبة العجز الشامل إليه ٢ في المائة. والأکید هو أنه بعد التدهور المالي المسجل في عام ٢٠٠٩ جراء الأزمة، بدأت بلدان المنطقة تستعيد ببطء حساباتها العامة، ويعود الفضل في ذلك إلى التحسن الذي طرأ على إيراداتها الآتية من الضرائب.

٣١ - وستقتضي الحاجة إلى إعادة بناء الحيز المالي الذي كان قائما قبل الأزمة، والذي تضرر في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن يبدل في كل بلد من بلدان المنطقة جهد مختلف من حيث الخصائص والنطاق، نظرا للاختلافات فيما بين حالة الاقتصاد الكلي لكل منها، ومدى مرونة العلاقة بين المنتج والسعر، والإيرادات الآتية من الضرائب، والتدابير التي نفذت في كل بلد. وفي حين أنه ينبغي في بعض الحالات أن يركز الجهد على زيادة الإيرادات الآتية من الضرائب، فسيكون من الضروري في حالات أخرى الانصراف بأكثر حزم إلى إضفاء مزيد من الاعتدال في زيادة الإنفاق العام الأولي (ولا سيما النفقات الجارية)، والتي تتجاوز في حالات عديدة الاتجاه الذي يتخذه نمو المنتج. وفي بعض البلدان، ينبغي إيلاء اهتمام إلى تطور تأثير العمليات شبه المالية. وعلاوة على ذلك، يمكن للبلدان التي هي في موقف أضعف فيما يتعلق بالديون، الاستفادة من وفرة السيولة في الأسواق الدولية للحد من ضعفها، وذلك بأن تتولى إدارتها على نحو فعلي (تمديد الآجال، وخفض التكاليف).

باء - السياسات النقدية والمتعلقة بسعر الصرف

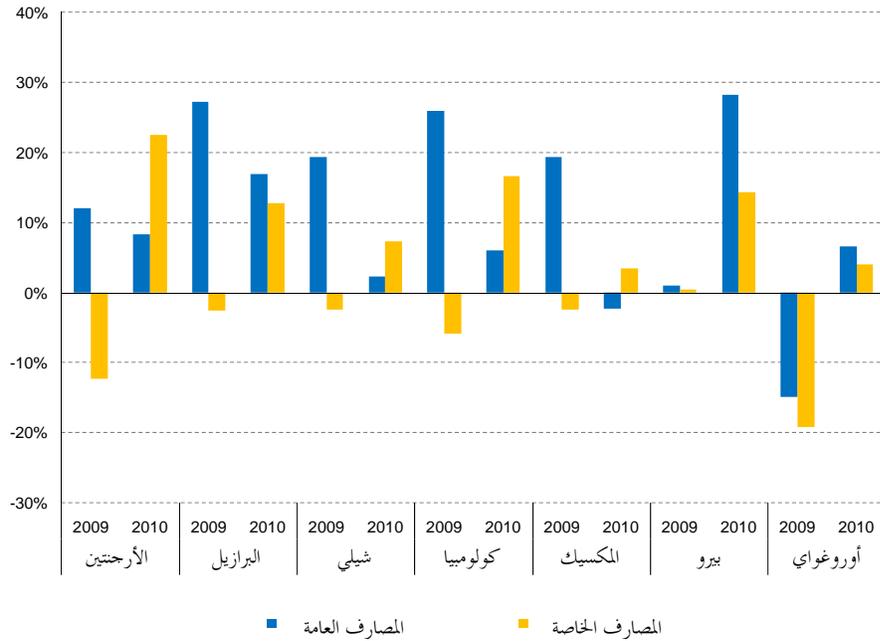
٣٢ - بدءا من الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠، بدأت بعض بلدان المنطقة في تنفيذ سياسة نقدية أكثر تشددا بسبب القلق المتزايد من تطور معدل التضخم، وقد عزز هذا الانتعاش الاقتصادي. ومن بين البلدان التي حددت لنفسها أهدافا لبلوغها فيما يتعلق بمعدل التضخم، هناك البرازيل وبيرو وشيلي التي رفعت سعر الفائدة، في حين لم تفعل كولومبيا والمكسيك ذلك، وإنما ركزت على تعزيز النمو الاقتصادي.

٣٣ - ومن ضمن البلدان التي لم تكن وضعت لنفسها حدودا واضحة لارتفاع معدلات التضخم، أوروغواي، والجمهورية الدومينيكية (وإن حصل ذلك لاحقا ومعدلات أقل) في حين قلصت باراغواي كتلتها النقدية المتداولة. وفي غضون ذلك، طبقت الأرجنتين وكوستاريكا سياسات توسعية بقدر أكبر.

٣٤ - ومن التطورات المميزة التي استجرت في عام ٢٠١٠، الزيادة الكبيرة في القروض في العديد من البلدان. ففي الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ارتفع حجم الائتمان من حيث القيمة الحقيقية في كولومبيا (١٦,١ في المائة)، وبيرو (١٥,١ في المائة) والبرازيل (١٤,٥ في المائة)، بينما ارتفع في شيلي بنسبة ٧ في المائة فقط، وهو ما يعزى إلى انتهاء سياسة تدرجية أكثر تقييدا (انظر الرسم البياني الثاني عشر). وجدير بالذكر أن الائتمان الخاص هو الذي أعطى دفعة للارتفاع المسجل في إجمالي الائتمان، باستثناء حالة البرازيل^(٣)، حيث كان الائتمان المقدم من البنوك العامة هو المحرك الرئيسي للنمو.

(٣) رغم أنه كان لبيرو معدل مرتفع لنمو الائتمانات في المصارف العامة وأهمية المصارف العامة في هذا البلد ليست ذات شأن وكانت المصارف الخاصة هي التي أعطت في الأساس زحما لتوسع الائتمان.

الرسم البياني الثاني عشر
أمريكا اللاتينية (دول مختارة): نمو الائتمان الحقيقي
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

٣٥ - وتحسبا للمستقبل، ربما تتخذ بعض البلدان تدابير للحد من معدل نمو الائتمان، نظرا لتوسعه السريع والضغط المؤدية إلى ارتفاع سعر صرف عملات بلدان المنطقة، وهي ضغوط تقوم في سياق الزيادة المفرطة في كم السيولة الدولية التي زادت من حجم تدفقات رأس المال إلى الأسواق في المنطقة. فعلى سبيل المثال، اتخذت بيرو حملة من التدابير، شملت زيادة حجم احتياطياتها في بداية عام ٢٠١١.

٣٦ - وكانت أكبر الزيادات الملحوظة في عام ٢٠١٠ (متوسط عام ٢٠١٠ مقابل متوسط عام ٢٠٠٩) الزيادات المسجلة في حالة البرازيل (١٢ في المائة)، وكولومبيا (١٢ في المائة)، وأوروغواي (١١,٢ في المائة)، وشيلي (٨,٨ في المائة) وكوستاريكا (٨,٣ في المائة). وللمحد من تقلبات سعر الصرف وارتفاعه، وبخاصة في حالات أسعار الصرف الفعلية المنخفضة بالمقاييس التاريخية، اتخذت عدة بلدان تدابير من قبيل مراكمة الاحتياطيات (الأرجنتين والبرازيل وبيرو وكولومبيا وكوستاريكا وغواتيمالا والمكسيك)، وغيرها من التدابير الرامية إلى الحد من تدفقات رأس المال الوافدة على البلد (بفرض ضرائب أو قيود في البرازيل، حيث

ارتفعت الضرائب على العمليات المالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في صكوك الإيرادات الثابتة، بنسبة ٤ في المائة في مرحلة أولى في تشرين الأول/أكتوبر، ثم ارتفعت بنسبة ٦ في المائة) وإلى زيادة التدفقات إلى الخارج (رفعت بيرو وشيلي الحد العام للاستثمار الأجنبي في صناديق المعاشات التقاعدية).

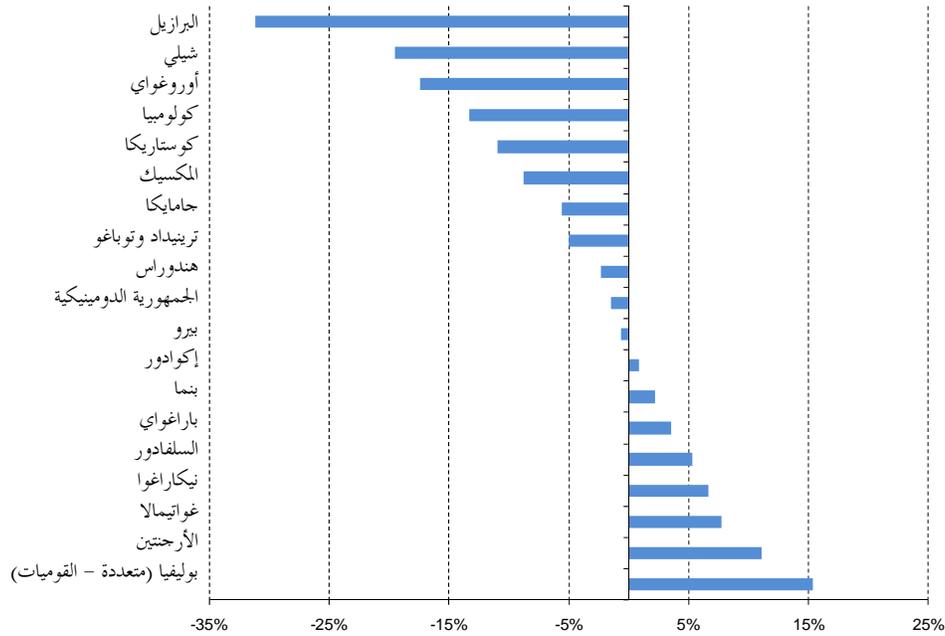
٣٧ - وكانت هذه الحركات أشد وضوحاً من حيث القيم الحقيقية. فمثلما يتضح من الرسم البياني الثالث عشر، كان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي عاماً إلى حد ما، وأدى إلى هبوط أسعار الصرف الحقيقية التي انخفضت إلى أقل من مستوياتها لما قبل الأزمة. وهكذا، بلغت عدة بلدان مستويات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي تقل كثيراً عن متوسط سعرها التاريخي الذي كانت عليه في السنوات العشرين الماضية. وبلغت أربعة بلدان مستويات أقل بنسبة ٢٠ في المائة من المعدلات التاريخية، وهي: البرازيل (٢٥,٨ في المائة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٥,٤ في المائة)، وترينيداد وتوباغو (٢٤,٥ في المائة) وكولومبيا (٢١,١ في المائة).

الرسم البياني الثالث عشر

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: تغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

(النسب المئوية)



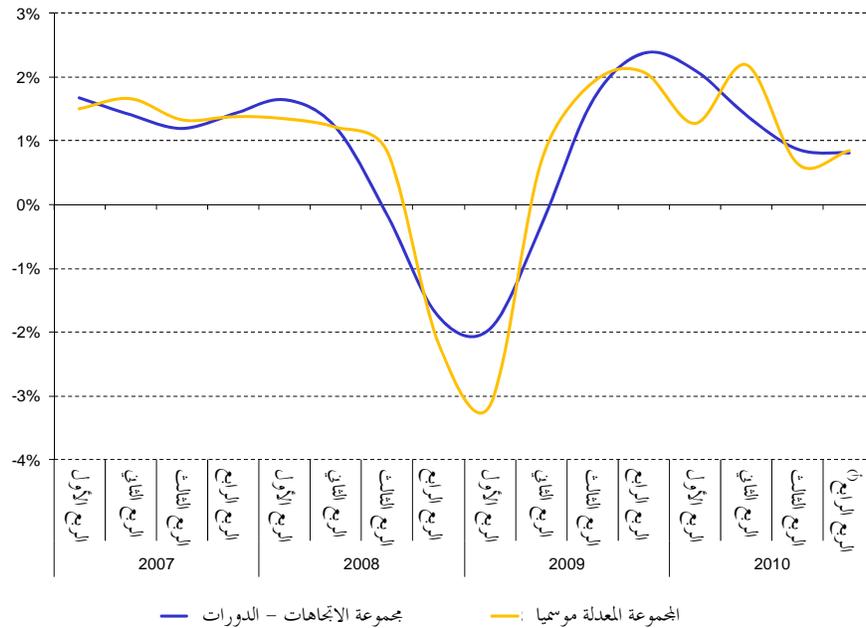
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

رابعاً - التوقعات لعام ٢٠١١ والتحديات الاقتصادية العامة إلى أبعد من الأجل القصير

٣٨ - تقدر اللجنة الاقتصادية أن معدل النمو في المنطقة سيتواصل في عام ٢٠١١، وإن كان بمعدل أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٠. ومما يدعو إلى توقع تباطؤ معدل النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة، انخفاض الزخم على الطلب الناجم عن السياسات العامة، واستنزاف القدرة الإنتاجية العاطلة والتباطؤ الاقتصادي العالمي وأثره على التدفقات التجارية. والحقيقة، أنه وعلى نحو ما هو مبين في الرسم البياني الرابع عشر، بدأت تسجل في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ بوادر بدء النمو في التباطؤ بالفعل.

الرسم البياني الرابع عشر

أمريكا اللاتينية (سبع دول): معدل تغير نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية في الأشهر الثلاثة الماضية، ٢٠٠٧-٢٠١٠ (النسب المئوية)



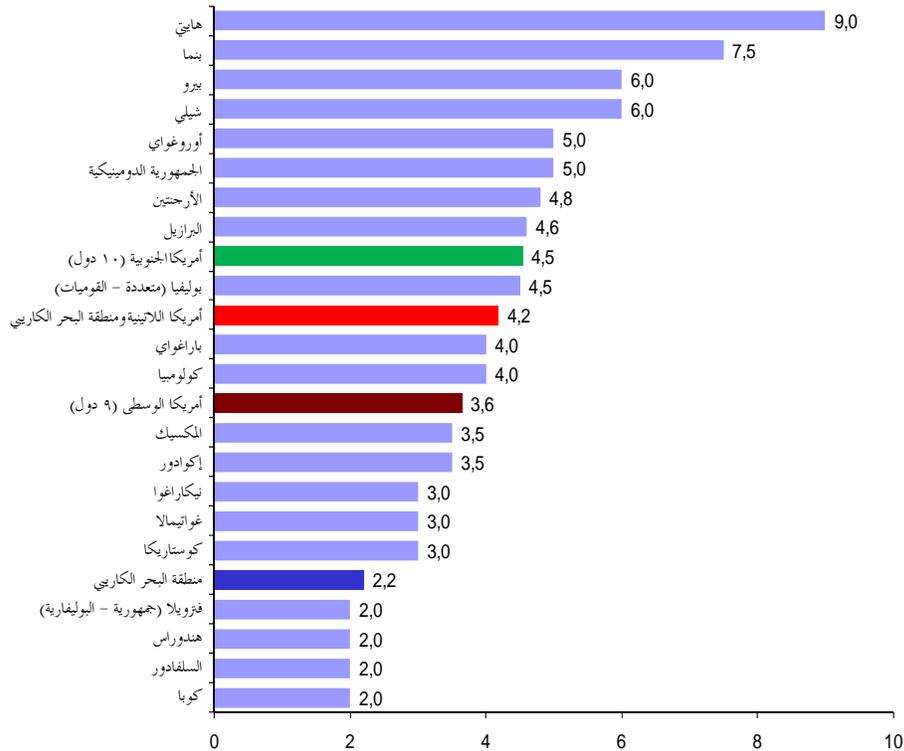
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية. (أ) التقديرات.

٣٩ - بالنسبة لعام ٢٠١١، يتوقع أن يبلغ معدل النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤,٢ في المائة، أي نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٣ في المائة. ويتوقع أن يستمر هذا النمو في أمريكا الجنوبية بنسبة تزيد قليلا عن المتوسط (٤,٥ في المائة) (انظر الرسم البياني الخامس عشر)، في حين يتوقع أن يكون مستوى معدل النمو في أمريكا الوسطى (بما في ذلك المكسيك) أقل من ذلك (٣,٩ في المائة)، على غرار ما عليه في بلدان منطقة البحر الكاريبي (٢,٢ في المائة).

٤٠ - وتشير التقديرات إلى أن هذا التباطؤ في النمو، سيصاحبه انخفاض في وتيرة خلق فرص العمل من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ الانخفاض في معدل البطالة تكون نسبته في نهاية العام أعلى قليلا من ٧ في المائة. وثمة من ناحية أخرى، صعوبات تلوح في أفق السياسة النقدية يمكن أن تعوق السيطرة على التضخم، وهي صعوبات ربما يترتب عليها أثر سلبي في الأجور الحقيقية.

الرسم البياني الخامس عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١١



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

٤١ - وفيما يتعلق بتطور المؤشرات المتصلة بالحسابات الخارجية، يتوقع أن يستمر تحسين شروط التبادل التجاري على المستوى الإقليمي، ولكن في بيئة تتسم بتقلب الأسواق المالية الدولية على نحو قد يؤثر على تطور أسعار العديد من منتجات التصدير الرئيسية في المنطقة.

٤٢ - ومثلما ورد ذكره أعلاه، فإن التوقعات الإيجابية المتعلقة بتطور معدلات التجارة الإقليمية ربما يستفيد منها معظم اقتصادات أمريكا الجنوبية، رغم أن الزيادة في أسعار السلع الأساسية ستطوي على خسارة في الدخل الحقيقي لبلدان أمريكا الوسطى والكاربي (باستثناء ترينيداد وتوباغو وجامايكا وسورينام). وفي حالة المكسيك، فإنه نظرا لمركزها كدولة تصدر سلعها المصنعة إلى سوق الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، فإن الأثر المترتب في هذا البلد محدود بقدر كبير، على الرغم من مركزها كدولة مصدرة للنفط، وهو ما يعزى إلى الأثر المترتب في أسعار الصادرات الناشئ على المنافسة الصينية على أسعار صادرات تلك السلع. ورغم التحسن في متوسط الأسعار في المنطقة، يتوقع أن يزداد في العام المقبل تدهور الميزان التجاري، ويتوقع كذلك أن يرتفع العجز في الحساب الجاري البالغة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي ١,٥ في المائة.

٤٣ - وسيتضرر حيز تنفيذ السياسات العامة التي كانت هي المحرك الذي ساعد على تحقيق الانتعاش السريع للاقتصادات الإقليمية، لا بسبب الحاجة إلى إعادة البناء في حالات كثيرة، والقدرة على التصدي لتقلبات الدورة، فحسب، بل وكذلك بسبب القلق الناشئ عن فائض السيولة العالمية الذي يمكن أن تولده السياسة النقدية للولايات المتحدة، وهو ما من شأنه أن يشكل عقبة كبيرة أمام كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في بلدان المنطقة المحتمل أن تستفيد من دخول رؤوس أموال قصيرة المدى إليها.

٤٤ - ومن ناحية أخرى، فإن الحاجة إلى إعادة بناء الحيز المالي الذي كان قائما قبل الأزمة والحرص على عدم زيادة الضغوط على الأسواق المالية والتغيرات التي يمكن أن تنجم عن استراتيجية التوسع، هو الذي يميز توقع تراجع الزخم المالي المسجل في السنوات الأخيرة.

٤٥ - ثم إن البحث عن العوائد العالية والمخاطر المتدنية المستوى التي يمكن أن يتيحها الكثير من الأصول المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل في المنطقة، وأن تكون مصدرا لعدم استقرار يكون له دور حاسم في تحديد المبادئ التوجيهية للسياسات النقدية والمتعلقة بسعر الصرف.

٤٦ - فهذا البحث ربما يؤدي، بادئ ذي بدء إلى احتلال في أسعار الصرف يؤدي بدوره إلى الإفراط في تقدير عملات بلدان المنطقة إذا قررت الهيئات الاقتصادية عدم التدخل في أسواق الصرف. وربما أدى ذلك أيضا إلى السقوط في دوامة نقدية قد تقود في سياق تآكل

هامش القدرة الإنتاجية العاطلة إلى زيادة الضغوط التضخمية (على نحو ما هو حاصل في بعض بلدان المنطقة اليوم) إذا ما قررت البنوك المركزية أن تتدخل في صرف العملات الأجنبية بشراء كميات منها للدفاع بقدر الإمكان عن تكافؤ فيما بين سعر الصرف الحقيقي وسعره الإسمي. وبين طرفي هذين الخيارين المتناقضين في وصف سبل التدخل في أسواق العملات، هناك احتمالات كثيرة هي مزيج من كلا الأثرين، ولكنها جميعها تعقّم التوسع النقدي ولو جزئياً، وذلك برفع أسعار الصرف لمواصلة تشجيع تدفقات رأس المال، مما يقلل من فعالية استراتيجيات الدفاع عن أسعار الصرف الحقيقية. والأمر يتعلق هنا دون شك بدوامه يصعب الخروج منها تترتب عليها آثار تتجاوز المدى القصير سنتناقش في موضع آخر من هذا التقرير.

٤٧ - فمن المحتمل جدا أن تساعد زيادة السيولة العالمية على تعميق الاتجاه نحو الأخذ بتقدير حقيقي لسعر معظم ما جرى رصده في عام ٢٠١٠ من عملات لبلدان المنطقة، بصرف النظر عن الجهود التي تبذلها السلطات النقدية في المنطقة لمراقبة القنوات التي تتدفق عبرها هذه الموارد إلى اقتصاداتها. ومن شأن سعر الصرف الحقيقي في إنتاج السلع القابلة للتداول، أي المنتجات المصدرة وكذلك المنتجات المتنافسة مع المنتجات الموردة، إضافة إلى زوال الزخم المتوقع أن يشهده الاقتصاد العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو، أن يؤثر في العنصر الخارجي للطلب على السلع. وسيتبدى هذا الأثر بخاصة في المكسيك وأمريكا الوسطى حيث أن تجارتهما أكثر توجها نحو السوق الأمريكية، وإن كان يرجح أن يعم جميع اقتصادات المنطقة.

٤٨ - وسينعكس ذلك سلباً على الحسابات الخارجية، ولكنه لن يهدد النمو على الأقل على المدى القصير. وخلافاً لذلك تماماً، فإنه يتوقع، كما سبق ذكره، أن يتواصل النمو في بلدان المنطقة في عام ٢٠١١، وإن كان بوتيرة أقرب إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، وهو ما يعزى إلى زخم على الطلب المحلي ساعدت في نشوئه زيادة توافر الائتمان. وفي أمريكا الجنوبية، فإن هذا الزخم قد يعزز الطلب الخارجي من الاقتصادات الآسيوية (رغم أن الزلزال الذي وقع مؤخراً في اليابان قد يؤثر على هذه الحالة لفترة مؤقتة) التي يتوقع أن تواصل النمو بمعدلات مرتفعة.

٤٩ - وعموماً، ليست هذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حالة من التدفق الهائل لرؤوس الأموال قصيرة الأجل على أسواق أصولها ينتج عنها ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية لعملائها. وكما كان الأمر في حالات مماثلة، يتوقع أن تمكن تدفقات رأس المال من حدوث زيادة مطردة في الطلب المحلي، يقابلها تدهور تدريجي في الميزان التجاري، في حين قد يساعد ارتفاع سعر الصرف في احتواء الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون لظرف اقتصادي من هذا القبيل تأثير إيجابي على مؤشرات الفقر حيث إن جانباً كبيراً من الاستهلاك في صفوف الشرائح الفقيرة للسلع القابلة للتداول وهي سلع يتوقع أن تنزل أسعارها كلما انخفض سعر الصرف الحقيقي. ثم إن ذلك قد يحسن توزيع الدخل في المدى القصير، على الأقل إذا ما لم يقترن بتحسين دخل أشد الفئات فقراً بتدهور مؤشرات سوق العمل. غير أن هذه التحسينات قد يلغيتها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل.

٥١ - وعلى أبعد من المدى القصير، فإن آثار اتجاهات ارتفاع سعر الصرف قد تكون سلبية للغاية. وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير أولاً أن المنطقة عرفت فيما يتعلق بعمليات النمو المقترن بمستويات متدنية لسعر الصرف إلى حد لا يحتمل، سيناريوهات عديدة عرفت نهاية سيئة.

٥٢ - ومن شأن مثل هذا الوضع الذي ربما تبدأ تتضح ملامحه في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ ارتفاع مستوى السيولة العالمية على نحو يضغط باتجاه خفض سعر الصرف الحقيقي، أن يقود إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية على حساب السلع التجارية، وهو ما تترتب عليه آثار سلبية على الحسابات الخارجية والتخصص المفرط في إنتاج وتصدير السلع الأساسية. وقد يتفاقم هذا الأمر إذا ما قامت الصين بوصفها مصدراً للطلب على السلع الأساسية المتنافسة أيضاً مع المنتجات المصنعة، برفع سعر عملتها على نحو أبطأ مما تفعله بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٣ - ومن شأن هذا التخصص أن يزيد احتمالات تعرض اقتصادات المنطقة لصدمات جراء اضطرابات خارجية، ومن تفاقم تقلبات المجاميع للاقتصادية الكلية الداخلية كالأستثمار، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد على النمو، وتوليد العمالة المنتجة والحد من عدم المساواة، وهذا فيما يتعلق بالآثار التي ستترتب في القطاع الحقيقي، وحده.

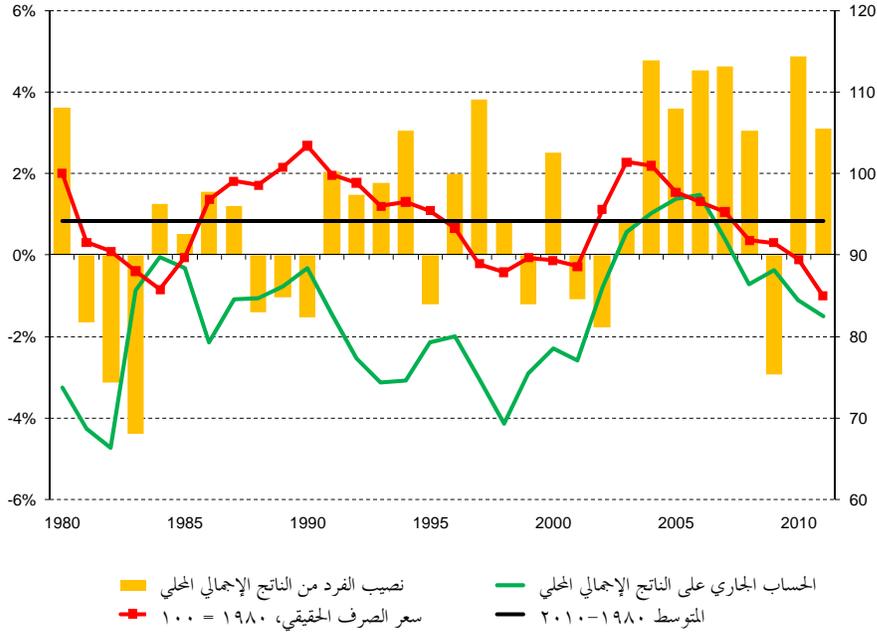
٥٤ - غير أن الآثار التي تولدها الأسواق المالية عادة ما تكون أسرع وأكثر تدميراً. فالنمو الاقتصادي المقترن بتدهور متزايد في الحسابات الخارجية ربما يزيد من الارتكان إلى المدخرات الأجنبية في اقتصادات المنطقة لتمويل توسعها، خلافاً لما سجل في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

٥٥ - ففي تلك السنوات، اقترن النمو بزيادة المدخرات المحلية والخارجية وبوجود فائض في الحسابات. وهو ما ساعد على بقاء اقتصادات المنطقة بعيدة نسبياً عن الأزمة، حيث إنهما لم تكن بحاجة إلى اللجوء إلى الأسواق المالية في الوقت الذي كانت تعاني مشاكل خطيرة (ولا تزال تعاني منها إلى حد ما)، وكان بإمكانها خلافاً لغيرها أن تولد، وإن كان ذلك يختلف من بلد لآخر، قدرات على مكافحة التقلبات الدورية، وهو ما مكنها من أن تعود بسرعة إلى طريق النمو.

٥٦ - وخلافا لذلك، يزخر التاريخ الاقتصادي في المنطقة على مدى السنوات الأربعين الماضية بأمثلة لعمليات اتسمت بمستوى مفرط لتدفقات رأس المال أدت إلى النمو قاده الطلب المحلي، وقابله تدهور تدريجي في الحسابات الخارجية (انظر الرسم البياني السادس عشر). وهذا التدهور سببه الإنفاق المحلي المفرط مقارنة بالقدرة الإنتاجية وتغير نسبي في الأسعار يعزى إلى هبوط أسعار الصرف الحقيقية، وهو ما أثبط الصادرات وخفض من أسعار الواردات نسبيا.

الرسم البياني السادس عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدل نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي^(أ) ورصيد الحساب الجاري^(ب) ١٩٥٠-٢٠١١ (النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) معدلات النمو السنوية لعام ٢٠٠٠ بالدولارات.

(ب) كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٥٧ - في البداية، يمكن أن يغطي جزئيا عجز ميزان الحساب الجاري للمدفوعات بعائدات رأس المال التي تتأتى على المدى الطويل من التدفقات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما هو واقع الحال الآن إلى حد كبير، أو من الاحتياطات التي راكمتها بلدان المنطقة في

تلك السنوات. غير أن ذلك سيؤدي في وقت من الأوقات إلى زيادة الاقتراض من الخارج، لا إلى تجنب اقتصادات المنطقة زيادة احتمال تعرضها للاضطراب معدلات تبادلها التجاري فحسب، بل وتجنبيه احتمالات التعرض لاضطرابات مالية حيث إن نموها سيزداد كثافة على نحو مطرد من حيث التمويل الخارجي. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي التحول المفاجئ في اتجاه تدفقات رأس المال إلى أزمة مالية خارجية قد تعطل النمو وتنجم عنها فترة تكيف صعبة مؤلمة، وقد عرفت المنطقة، للأسف مثل هذه الحالة.

٥٨ - وترى ما عسى أن تفعله بلدان المنطقة لدرء هذه الحالة الخارجية؟ لقد قامت بلدان عديدة بإنشاء أو تعزيز آليات لتنظيم دخول رؤوس الأموال القصيرة الأجل للتخفيف من الضغط على أسواق العملة الأجنبية. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن مثل هذه القيود لا تكفي لمواجهة الزيادة الضخمة المحتملة في الكتلة النقدية الأجنبية المتداولة.

٥٩ - لذا، اختارت البنوك المركزية في كثير من الحالات شراء العملات ودعم الطلب ومحاولة منع ارتفاع أسعارها أو على الأقل إبطائه. ولا تخلو هذه الاستراتيجية من مشاكل وأوجه قصور. ولكنها تسمح على الأقل بانتقال أكثر سلاسة، وبأن يتم في الأثناء مراكمة احتياطات تعزز الموقف الاقتصادي الخارجي.

٦٠ - وينبغي أن تردف هذه التدابير باستراتيجية للتصدي للتقلبات الدورية تشمل بقدر الإمكان كلا من المجالين الضريبي والمالي وتكون موجهة نحو تخفيف الضغط على الطلب المحلي ومنع النمو المفرط للائتمان. ومن الوسائل الأخرى، الحد من الضغوط على أسواق الصرف. وبالمثل، يمكن التفكير في تدابير في مجال السياسة العامة تجعل القطاعات المنتجة للسلع التجارية أكثر ربحية؛ وهذا ما قد يتطلب في بعض الحالات إعادة توجيه بعض أوجه الإنفاق العام أو إدخال بعض التغييرات في الهيكل الضريبي.

٦١ - غير أن الحالة لن تستقيم على نحو دائم دون أن يتطلب ذلك على الأرجح إيجاد استراتيجيات أكثر تنسيقاً على المستوى الدولي لتضييق فجوة الخلل في التوازن العالمي، حتى وإن بدا أن الأمر يتعلق هنا بهدف بعيد المنال في الوقت الحاضر. أما في الوضع الحالي، فإنه ينبغي الاستعداد لفترة من النمو المنخفض والاحتلالات الخارجية في البلدان المتخصصة في التجارة مع البلدان المتقدمة و/أو التي هي مستورد صاف للسلع الأساسية، وللنهوض بالنمو في البلدان المصدرة للسلع الأساسية على حساب تدهور حساباتها الخارجية. وهذا ما يتطلب تدابير للتعامل مع تغيير محتمل في المستقبل في اتجاه تدفقات رأس المال معاملة تخرج بأقل الأضرار الممكنة في مجالي النمو والعمالة.

خامسا - الخلاصة

٦٢ - خلاصة القول هي أن ليس من المبالغة في شيء القول إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شهدت في عام ٢٠١٠ توطيد حالة الانتعاش بعد الأزمة المالية العالمية. وفي حين أن هناك خلافات بين البلدان، أظهرت اقتصادات المنطقة عموما مستويات نشاط تتجاوز ما كانت عليه قبل الأزمة واحتفظت بموقف قوي تجاه الأوضاع في الخارج. وقد تسنى تحقيق هذا الأمر لأن هذه البلدان أوجدت لنفسها من قبل حيزا لاستيعاب الإجراءات المتخذة في إطار السياسة العامة لمواجهة التقلبات الدورية، واستفادت من بيئة خارجية تساعد عموما على تحقيق الانتعاش رغم تباينها الشديد وأوجه عدم التيقن التي تكتنفها. وهكذا، جاء الانتعاش بأسرع مما كان متوقعا وقلل من الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة.

٦٣ - غير أن وضع ما بعد الأزمة يطرح تحديات جديدة يجب أن تستعد لها المنطقة. وستكون هذه المهمة أشد صعوبة على تلك البلدان التي هي أقل الدول المستفيدة من دورة ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، وهي الدورة التي عادت في عام ٢٠١٠.

٦٤ - أولا، كان لا بد من الاعتماد على جزء كبير من القدرة على مواجهة التقلبات الدورية للتصدي للأزمة. ورغم التوازن النسبي للماليات العامة والانخفاض العام لمستويات الدين، عموما، فإن هناك هامشا ضيقا لمواجهة أي هبوط في الطلب الخارجي أو مواجهة أي أداء خارجي سيء متوقع في ضوء تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة. ويصدق هذا الأمر بقدر أكبر على بعض بلدان أمريكا الوسطى وبعض بلدان منطقة البحر الكاريبي التي مستويات دينها العام أعلى نسبيا و/أو التي لا يزال فيها العبء الضريبي متدنيا جدا.

٦٥ - وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن تعزيز استدامة المالية العامة هو أحد الدروس المؤلمة المستخلصة من تجربة انعدام الاستقرار التي عاشتها أمريكا اللاتينية في العقود الماضية. وقد تبدت النتائج المترتبة على عدم ضبط النفس في هذا المجال في ظاهرة التضخم الحادة التي أعقبتها عمليات تسوية شديدة خفضت مستوى المعيشة، وكان لها تأثير مركز على مسالك التوزيع، وزادت من حدة الفقر، ولم تهيئ الظروف المساعدة على النمو.

٦٦ - يتوقع أن تضطرب خلال السنوات القليلة المقبلة البيئة الخارجية للعديد من البلدان المتقدمة لأن بعضها يواجه تحديات لاستعادة ملاءة نظمه المالية وإعادة توجيه مالياته العامة نحو مسارات يمكن واقعا تحمل السير فيها. فالزلازل الذي ضرب اليابان والأحداث السياسية الجارية الآن في غرب آسيا وشمال أفريقيا عوامل لها تأثير على أداء اقتصادات المنطقة. ثم إنه ومثلما ذكر أعلاه، فإن إعادة تشكيل التوازن العالمي بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة، الذي هو جزء ضروري من عملية الانتعاش بعد الأزمة، تطرح هي أيضا تحديات كبيرة على الاقتصاد الكلي في المنطقة تتمثل في تقلبات أسعار صادراتها، والطلب الخارجي وأسعار

الصرف الحقيقية، وذلك إلى جانب الاحتمال القائم لأن تتحول أنماط الإنتاج إلى أنماط أكثر تخصصاً لا تفضي بالضرورة إلى نمو اقتصادي عال وإلى توزيع للأرباح أكثر إنصافاً.

٦٧ - وباختصار، يمكن القول من منظور اقتصادي كلي إن التحدي الذي يواجه المنطقة هو إعادة بناء قدرتها على اتخاذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية والاستمرار في الوقت نفسه في هئية الظروف الملائمة للنهوض بإنتاج لا يقوم على تصدير السلع فقط.

٦٨ - إعادة بناء حيز إجراءات مواجهة التقلبات الدورية في سياق استراتيجية إنمائية تركز على التصدي للتحديات الإنمائية، إنما هي عملية متعددة الأبعاد تندرج ضمن إطار السياسة العامة تركز على العودة إلى زيادة الإنفاق العام على نحو يتسق مع المطالب الاجتماعية، ومع التطور المتوقع لمحددات الإيرادات العامة على المدين المتوسط والطويل، ومع مستويات الدين العام التي يمكن إدارتها دون إدخال تغييرات كبيرة على السياسة العامة. وهذا ما يتطلب إبرام عقد اجتماعي جديد، وعقد ضريبي جديد بشأن سبل الاستجابة تدريجياً للاحتياجات الإنمائية وبشأن مستوى العبء الضريبي والمقومات اللازمة لاستمرار برامج الإنفاق.

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة المالية تؤدي دوراً في التصدي للمخاطر الناجمة عن بيئة خارجية تتسم بارتفاع السيولة العالمية وبضغطها باتجاه رفع القيمة الحقيقية للعمالات وشل قدرة قطاع المنتجات التجارية على المنافسة، وهو ما يؤدي في الوقت نفسه إلى رفع الأسعار الاسمية للعديد من السلع الأساسية التي تصدرها المنطقة. ورغم أن العوامل الكامنة وراء الاتجاه المؤدي نحو ارتفاع سعر عملات المنطقة هي عوامل خارجية، فإن هذه الضغوط تتعاضد بفعل معدلات الوفورات الوطنية غير الكافية بالمقارنة بالاستثمارات وعدم تطوير الأوضاع المالية.

٧٠ - وبصرف النظر عن الأدوات التي تستعين بها دول المنطقة للحد من التدفق المفرط لرأس المال على المدى المتوسط والبعيد، سيتعين أولاً زيادة المدخرات الوطنية، بعدة وسائل منها تعزيز التوازن المالي على المدى المتوسط وخفض الدين العام إلى مستويات معتدلة لا تضغط على الأسواق المحلية على نحو مفرط، والعمل من ناحية أخرى من أجل تعزيز النظم المالية التي تزيد من القدرة على توليد المدخرات المحلية لدعم الاستثمار.

٧١ - وأخيراً، ينبغي أن ترفع اقتصادات المنطقة حجم استثماراتها إذا ما أرادت زيادة إنتاجيتها. فرغم التقدم الملحوظ الذي أحرزته في السنوات التي سبقت الأزمة، فإنها لا تزال بعيدة عن مستويات الاستثمار لأعوام السبعينات. ويتمثل التحدي في إرساء الزيادة المطلوبة في الاستثمار على أساس المدخرات المحلية لتمكينها من الدفاع عن أفضل أسعار الصرف، لتسهم في تشكيل نمط إنتاج أكثر انسجاماً مع الاحتياجات الإنمائية للمنطقة.